

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2014 - 2015



تحرير
د. محسن محمد صالح



ثالثاً: العدوان والمقاومة

تابعت "إسرائيل" في سنتي 2014 و2015 عدوانها على الشعب الفلسطيني؛ حيث شهد صيف سنة 2014 عدواناً إسرائيلياً كبيراً تمثل بما أُطلق عليه إسرائيلياً عملية "الجرف الصامد Protective Edge" وما أُطلق عليه فلسطينياً عملية "العصف المأكول". وقد أعقبته تهديئة برعاية مصرية استمرت طوال سنة 2015، بالرغم من الخروقات الإسرائيلية "المحدودة" لها، والتي قابلها انخفاض حاد في إطلاق الصواريخ الفلسطينية من القطاع باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية. فقد أُطلق من القطاع 121 صاروخاً ومقدوفة خلال سنة 2014، عدا ما تم إطلاقه خلال العدوان على غزة، حيث تم إطلاق 2,470 صاروخاً ومقدوفة، مقابل 35 صاروخاً ومقدوفة خلال سنة 2015، وذلك حسب معطيات جهاز الأمن العام (الشاباك)¹⁶⁶. كما استمرت "إسرائيل" في سنتي 2014 و2015 بإغلاقها لمعابر قطاع غزة وتشديدها للحصار.

وفي الضفة الغربية، حظيت "إسرائيل" بتهديئة استمرت حتى بداية تشرين الأول/أكتوبر 2015، حيث شهدت انتفاضة فلسطينية شعبية ضدّ الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للشعب الفلسطيني ومقدساته، تميزت بالقيام بعمليات فردية، في ظلّ تزايد التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي على غرار السنوات السابقة، كما أبقّت "إسرائيل" على إجراءاتها في التوغلات والاعتقالات. وسجل الشاباك 2,347 عملية مقاومة في سنة 2015 مقابل 1,793 عملية سُجلت في سنة 2014 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سُجلت خلال السنتين في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة¹⁶⁷.

1. شهداء وجرحى:

استشهد في سنة 2014 ما مجموعه 2,240 فلسطينياً (انظر جدول 2/15). ويُعزى ارتفاع عدد الشهداء سنة 2014 إلى عملية الجرف الصامد أو العصف المأكول خلال الفترة 7/7-26/8/2014. وقد ذكر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro-Mediterranean Human Rights Monitor أن عدد الشهداء الذين ارتقوا خلال العدوان بلغ 2,147 شهيداً، وأن عدد الجرحى وصل إلى أكثر من عشرة آلاف جريح، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمسنين¹⁶⁸. في المقابل، استشهد في سنة 2015 ما مجموعه 179 فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس¹⁶⁹.

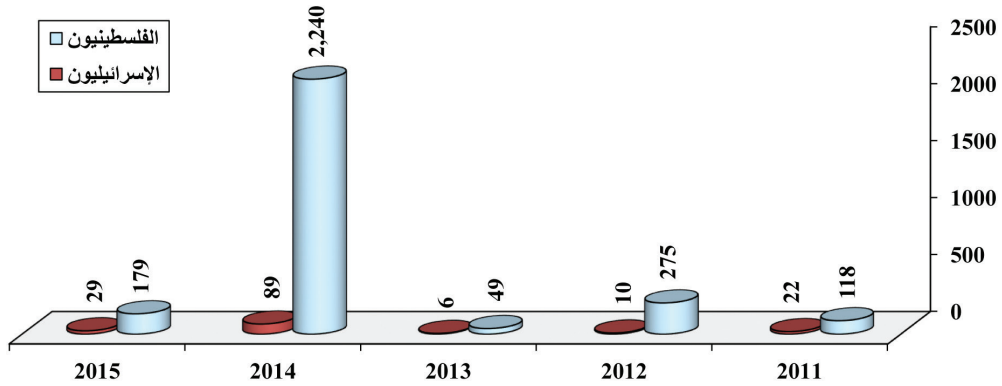
وقد جرح 11,449 فلسطينياً في سنة 2014¹⁷⁰، بينما جرح 1,618 فلسطينياً في سنة 2015¹⁷¹. وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 89 إسرائيلياً في سنة 2014، بينما سجل الجهاز مقتل 29 إسرائيلياً في سنة 2015 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جرح 375 إسرائيلياً في سنة 2014، وذلك مقابل 249 في سنة 2015 (انظر جدول 2/15)¹⁷².

جدول 2/15: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2011-2015¹⁷³

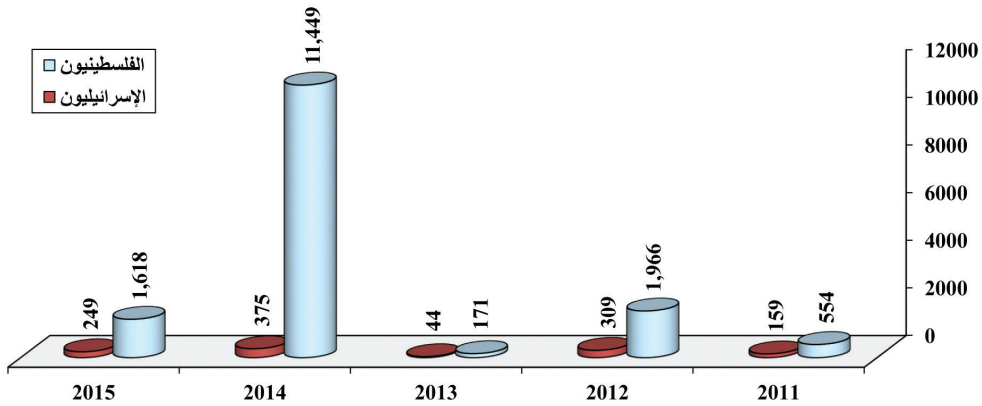
الجرحى		القتلى		السنة
الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	
159	*554	22	118	2011
309	1,966	10	275	2012
44	171	6	49	2013
375	11,449	89	2,240	2014
249	1,618	29	179	2015

* يتضمن عدداً من المتضامنين الدوليين.

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2011-2015



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2011-2015



2. أسرى ومعتقلون:

تعدّ سنتا 2014 و2015 على غرار السنين التي سبقتهما من ناحية استمرار معاناة الأسرى؛ حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال في نهاية سنة 2015 نحو 6,900 أسير، بينهم 55 أسيرة و450 طفلاً. وبلغ عدد الأسرى 6,482 من الضفة الغربية، بينهم 500 من القدس، و328 من قطاع غزة، و90 من فلسطيني، 48، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى أكثر من 650 أسيراً صُنّفوا على أنهم إما معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو من تعدّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين" (انظر جدول 2/16).

أما في نهاية سنة 2014 فقد وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 6,200 أسير، بينهم 22 أسيرة و152 طفلاً. وبلغ عدد الأسرى 5,729 من الضفة الغربية، و371 من قطاع غزة، و380 من القدس و100 من فلسطيني، 48، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 450 صُنّفوا على أنهم معتقلون إداريون (انظر جدول 2/16).

رصد مركز أسرى فلسطين للدراسات اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ 7,110 مواطنين فلسطينيين خلال سنة 2014¹⁷⁴، غير أن الخط البياني لتلك الاعتقالات كان متعرجاً خلال أيام وشهور سنة 2014، وبلغ متوسط الاعتقالات 592 حالة شهرياً، ونحو 19 حالة يومياً. وبذلك تكون الاعتقالات خلال سنة 2014 تتقارب وحجم الاعتقالات خلال سنة 2015، والتي بلغت 6,830 معتقلاً¹⁷⁵. وخلال سنة 2015، بلغت حالات الاعتقال في صفوف القاصرين والأطفال نحو 2,200 حالة، بزيادة قدرها 72% عن سنة 2014. كما جرت أكثر من 120 حالة اعتقال لمواطنين بسبب نشاطهم على مواقع التواصل الاجتماعي "الفييس بوك Facebook" في سنة 2015. وتشير معطيات السنة نفسها، إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت 225 امرأة كما اعتقلت 234 من قطاع غزة، من بينهم 32 تاجراً عند مرورهم من معبر بيت حانون "إيرز"، بالرغم من حصولهم على تصاريح بالدخول¹⁷⁶.

وأشار مركز أسرى فلسطين للدراسات إلى أن سنة 2014 شهدت حملة اعتقال مركزية وشرسة بعد حادثة اختفاء المستوطنين الثلاثة قرب الخليل في حزيران/يونيو، حيث تمّ اعتقال ما يزيد عن ثلاثة آلاف مواطن فلسطيني في أقل من شهرين، واحتلت مدينة القدس النصب الأكبر من عمليات الاعتقال والتي تجاوزت ألفي حالة. وطالت الاعتقالات خلال سنتي 2014 و2015، كما في السنوات الماضية، كافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني دون استثناء، بمن فيهم الأطفال والنساء والأكاديميين والمحرّرين، والمرضى، وكبار السن، والناشطين الحقوقيين، والإعلاميين والصحفيين، والنواب، ونُفذت بأشكال عدة كاقترام البيوت، أو الاختطاف من الشارع وأماكن

العمل، واقتحام المستشفيات واختطاف المرضى والمصابين، أو عبر "وحدات المستعربين"، أو عبر المعابر والحواجز العسكرية، كما اعتقلت العشرات من الصيادين في عرض البحر بقطاع غزة¹⁷⁷.

جدول 2/16: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال في نهاية كل سنة خلال الفترة 2011-2015¹⁷⁸

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2011	4,417	3,856	459	525	6	132
2012	4,743	4,115	437	529	10	193
2013	5,023	4,408	389	476	17	154
2014	6,200	5,729	371	481	23	152
2015	6,900	6,482	328	502	55	450

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

وفي إطار مفاوضات التسوية السلمية بين منظمة التحرير و"إسرائيل"، التي استؤنفت في أواخر تموز/ يوليو 2013، التزمت "إسرائيل" بإطلاق سراح 104 أسرى، من الذين تمّ اعتقالهم قبل اتفاق أوسلو سنة 1993. وقد تمّ إطلاق سراح 78 أسيراً منهم على ثلاث دفعات في 2013/8/14 و2013/10/30 و2013/12/30؛ غير أن "إسرائيل" عطلت إطلاق سراح الدفعة الرابعة الذي كان مقرراً في 2014/3/29، كأداة من أدوات الضغط على الطرف الفلسطيني، ولم يتم تنفيذ إطلاق سراح الدفعة حتى كتابة هذه السطور. وينتمي معظم الأسرى المفرج عنهم إلى حركة فتح؛ وكانوا محكومين بالسجن مدى الحياة لمرة واحدة على الأقل بتهمة قتل إسرائيليين¹⁷⁹. وقالت مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان إن سلطات الاحتلال أبلغت الأسرى المحررين الذين يقيمون في الضفة، وعددهم 21 أسيراً، بحرمانهم من السفر خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 لمدة عشرة أعوام، إضافة إلى منعهم من التنقل خارج حدود محافظة الأسير المحرر لمدة عام كامل¹⁸⁰.

لم تشهد أوضاع الأسرى في سنتي 2014 و2015 أيّ تحسن، بل على العكس فقد صعّدت سلطات الاحتلال من إجراءاتها القمعية تجاه الأسرى، من خلال الإهمال الطبي والتعذيب، واستمرار حرمان الأسرى من زيارة ذويهم بشكل فردي، تحت ما يسمى المنع الأمني، أو بشكل جماعي كما هو حاصل مع أهالي أسرى قطاع غزة، بالإضافة إلى سوء الطعام، وشحّ الأغذية والملابس، ومصادرة أموال الأسرى، وهي ممارسات تشكل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وترتقي في كثير من الأحيان إلى جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية؛ وهي تستوجب توثيقها بشكل علمي وتسليط الضوء عليها، وإثارها في كافة المحافل وعلى كافة الصعد.

وفي هذا السياق، ذكر مركز أسرى فلسطين للدراسات بأن سنة 2014 تُعدّ من أسوأ السنوات التي مرت على الأسرى، والتي شهدت إعادة الاحتلال اختطاف 71 أسيراً محرراً ضمن صفقة

وفاء الأحرار، بينهم أربع أسيرات محررات، أطلق سراح سبعة منهم، وأعاد الأحكام السابقة لـ 19 منهم. وشهدت سنة 2014 العديد من القرارات التعسفية التي فرضها الاحتلال على الأسرى، انتقصت من حقوقهم وضيقت عليهم معيشتهم، أبرزها مصادقة اللجنة الوزارية للاحتلال على قانون يخول المحاكم صلاحية منع رئيس الدولة من العفو عن أسرى فلسطينيين أو تخفيف مدة الحكم عليهم، وإصدار قرار يسمح لعناصر الوحدات الخاصة باستخدام السلاح خلال عمليات التفتيش والاقتحام. كما تمّ تقليص زيارة الأهل لمرة واحدة كل شهرين، وتخفيض المبلغ المسموح وصوله إلى الأسرى شهرياً عبر الأهل إلى أربعمئة شيكل (نحو 103 دولارات)¹⁸¹.

وفيما يتعلق بسنة 2015 فقد أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 16 جريمة حرب، وسبعة جرائم ضدّ الإنسانية بحق الأسرى خلال السنة. وذكرت الهيئة أن سنة 2015 شهدت أكبر حملة من تشريع القوانين التعسفية والعنصرية بحق الأسرى، حيث تمّ مناقشة وإقرار: قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام، وقانون رفع المدد الزمنية والأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة، وقانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقي الحجارة في القدس، وقانون محاكمة الأطفال دون سنّ 14 عاماً، وقانون التفتيش الجسدي ودون وجود شبهات، وقانون إعفاء المخبرات من توثيق التحقيق، وتطبيق القانون الجنائي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 لصالح المستوطنين، ومشروع قانون إعدام الأسرى، ومشروع قانون إدانة فلسطينيين دون شبهات¹⁸².

الاعتقال الإداري:

زاد عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى أكثر من 650 معتقلاً في نهاية 2015، بعد أن كان عددهم 450 معتقلاً في نهاية سنة 2014، و155 معتقلاً في نهاية سنة 2013 (انظر جدول 2/17). وأشارت مؤسسات الأسرى، التي تضم نادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، إلى ارتفاع عدد حالات الاعتقال الإداري بعد انطلاق انتفاضة القدس في تشرين الأول/أكتوبر 2015. وأعلنت المؤسسات، في تقرير لها، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أصدرت 161 أمر اعتقال إداري خلال شباط/فبراير 2016، بينها 92 أمراً جديداً، وهو ما يرفع عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال إلى نحو 750 أسيراً. وذكر نادي الأسير أن هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها عدد المعتقلين الإداريين إلى هذا الحد منذ سنة 2009، وأضاف أن سلطات الاحتلال أصدر قرارات بالاعتقال الإداري بحق 84 فلسطينياً خلال عشرة أيام¹⁸³.

وعلى الرغم من أن الاعتقال الإداري محظور في القانون الدولي، ويخالف أبسط حقوق الإنسان، فقد استمر الاحتلال في إصدار أوامر الاعتقال الإداري بحق شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني،

منهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، وطلبة، ومحامون، وأمهات وتجار... ونتيجة لجوء سلطات الاحتلال للاعتقال الإداري، وتجديده مرات غير محددة، لجأ المعتقلون الإداريون لمواجهة بالإضراب عن الطعام، وخاضوا "معركة الأمعاء الخاوية". ففي 2014/4/24 بدأ المعتقلون الإداريون إضراباً جماعياً عن الطعام، سمي بـ "مَي وملح"، وذلك لإنهاء الاعتقال الإداري. كما خاض بعض الأسرى إضراباً فردياً عن الطعام، انتهى بإطلاق سراحهم، منهم: خضر عدنان (2012/2011 و2015)، وهناء شلبي (2012)، وأيمن الشراونة (260 يوماً 2012/2013)، وسامر العيساوي (2012/8/1-2013/4/23)¹⁸⁴، ومحمد علان، الذي أطلق سراحه بعد أن خاض إضراباً مفتوحاً عن الطعام لمدة 65 يوماً خلال سنة 2015، ومحمد القيق، الذي أنهى إضرابه في 2016/2/26 بعد 94 يوماً، بعدما تعهدت سلطات الاحتلال بإنهاء اعتقاله الإداري في 2016/5/21 بقرار جوهري غير قابل للتمديد¹⁸⁵.

وشكل إضراب المعتقلين الإداريين خطوة مهمة نحو إنهاء هذه السياسة الجائرة والتعسفية، فقد رفض هؤلاء المعتقلون كل أشكال الفيتامينات، والمدعمات الغذائية، وإجراء الفحوصات الطبية، واعتمدوا على الماء فقط، احتجاجاً على اعتقالهم الإداري¹⁸⁶، مما دفع سلطات الاحتلال لإقرار قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام، وقد طبقت سلطات الاحتلال القانون لأول مرة على المعتقل الإداري محمد القيق في 2016/1/12، عبر إدخال محاليل إلى جسده رغمًا عنه، وذلك على الرغم من حظر القانون الدولي تطبيق التغذية القسرية على المضربين¹⁸⁷. ويوضح الجدول التالي أعداد المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية في نهاية كل سنة خلال الفترة 2010-2015:

جدول 2/17: أعداد المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية في نهاية كل سنة خلال الفترة 2010-2015¹⁸⁸

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعتقلون الإداريون	207	310	178	155	450	650

3. الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصار قطاع غزة للسنة التاسعة على التوالي، وفرضت مزيداً من إجراءات الحصار على السكان، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال سنتي 2014 و2015 تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع¹⁸⁹.

فعلى صعيد حركة الأفراد، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرض قيود مشددة على تنقل سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون (إيريز)، المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية. وقد نجم عن هذه القيود حرمان أكثر 1.8 مليون نسمة من حقهم في التنقل. فيما أدى إغلاق السلطات المصرية شبه الدائم لمعبر رفح البري إلى حرمان سكان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع. وشهدت سنة 2015 إغلاقاً شبه كامل لمعبر رفح بحسب وزارة الداخلية في غزة، التي قالت إن السلطات المصرية فتحت 21 يوماً فقط، على فترات متفرقة، للحالات الإنسانية¹⁹⁰. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر خلال سنة 2015، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة، نحو 90 ألف شخص، منهم 15 ألف شخص مسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بينهم 3,500 حالة تحويل طبي للعلاج في الخارج¹⁹¹.

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة لمدة 143 يوماً خلال 2015، أي ما نسبته 39.1% من مجمل أيام السنة. وقد أحدث ذلك نقصاً في العديد من السلع والاحتياجات الأساسية التي يحتاجها السكان، ومن ضمنها معظم أنواع الوقود وخصوصاً غاز الطهي، ومعظم أصناف مواد البناء. وقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة للسنة التاسعة على التوالي. وفي استثناء محدود، سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغذائية، معظمها سلع زراعية. وقد بلغ معدل صادرات القطاع شاحنتين يومياً، بينما كانت تصل قبل فرض الحصار إلى 150 شاحنة في اليوم الواحد¹⁹².

كما استمر التنسيق بين مصر و"إسرائيل" بخصوص قطاع غزة، وأشار مدير الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد Amos Gilad، خلال مؤتمر هرتسليا Herzliya الإسرائيلي 2015، إلى أن هناك تنسيقاً مصرياً إسرائيلياً فيما يخص تأمين الحدود و"مكافحة الإرهاب". وقال جلعاد إن "مصر تساعد إسرائيل في مكافحة الإرهاب من خلال هدم الأنفاق التي استخدمت لأهداف معادية"، مضيفاً أن "حماس أصبحت معزولة الآن في قطاع غزة، وللدور المصري الفضل في ذلك"¹⁹³. مع العلم أن النظام المصري دمر نحو ألفي نفق على الحدود مع قطاع غزة منذ تموز/ يوليو 2013 حتى نهاية 2015. وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 2016/1/7 أن مصر طلبت من "إسرائيل" توضيحات بشأن سير المباحثات التي تجريها مع تركيا، بهدف التوصل إلى اتفاق مصالحة بينهما. وقال مسؤولون إسرائيليون إن الحكومة المصرية عبرت عن تحفظها على منح تركيا دوراً في قطاع غزة، وطلبت معرفة ما إذا كانت "إسرائيل" تعهدت للأتراك بتخفيف الحصار عن غزة¹⁹⁴.

وبالتالي تشير الوقائع الميدانية إلى استمرار الحصار على قطاع غزة، وكذب التصريحات الإسرائيلية المتعاقبة بشأن تخفيف الحصار عن القطاع. وتؤكد الوقائع أن هدف سياسات السلطات المحتلة هو مأسسة الحصار المفروض على القطاع، وجعله يحظى بموافقة دولية، ما يعني نجاحها في الالتفاف على قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي.¹⁹⁵

4. العدوان على قطاع غزة 2014:

تعرض قطاع غزة إلى عدوان إسرائيلي واسع في الفترة 2014/7/7-2014/8/26، استمر 51 يوماً ويُعدّ هذا العدوان الذي أطلقت عليه "إسرائيل" عملية الجرف الصامد وأطلقت عليه المقاومة الفلسطينية حرب العصف المأكول، هو الحرب الثالثة التي تشنها "إسرائيل" على القطاع خلال ستّ سنوات؛ بعد حرب الفرقان 2008/12/27-2009/1/18، وحرب حجارة السجيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وكان واضحاً أن الجيش الإسرائيلي مارس سياسة الانتقام من المدنيين في قطاع غزة بشكل كبير؛ وتمثلت الصورة الأبرز لذلك في عمليات قتل جماعي لسكانٍ عزّل في بيوتهم، ما يمثل انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان.¹⁹⁶

وقد أظهر الأداء البطولي للمقاومة خلال 51 يوماً من الحرب، قدرتها (وتحديداً حماس) على تطوير أنظمة صواريخها، فازداد مداها إلى نحو 120 كم، لتصل في هذه المعركة إلى كلّ التجمعات الصهيونية في فلسطين المحتلة. كما تمكنت المقاومة من اختراق الجانب الإسرائيلي براً وبحراً وجواً، وقدمت المقاومة مفاجآت جديدة متميزة كالتائرات من دون طيار...؛ وحافظت قيادة العمل في قطاع غزة على منظومة القيادة والسيطرة، ولم تتعرض للضرب أو التعطيل؛ وتمكنت من الاستمرار في تسيير الوزارات والمؤسسات وعمليات المقاومة بشكل فعال. ووقع الطرف الإسرائيلي في حالة "عمى استخباري" على الأرض، مما أضعف بنك أهداف الإسرائيليين المحتملة؛ كما حققت المقاومة حالة التفاف وإجماع شعبي واسع، بالرغم من الضربات العنيفة البشعة التي وجهتها القوات الإسرائيلية للمناطق المدنية.

وتشير الإحصائية التي أعدها المرصد الأورومتوسطي إلى أن عدد الضحايا الإجمالي بلغ 2,147 شهيداً، منهم 530 طفلاً، و302 امرأة، و23 شهيداً من الطواقم الطبية، و16 صحفياً. وبلغ عدد الجرحى 10,870 جريحاً، منهم 3,303 أطفال و2,101 امرأة. وهاجم الجيش الإسرائيلي خلال أيام العدوان نحو 5,263 هدفاً في القطاع¹⁹⁷، في 60,664 ضربة وصاروخاً وقذيفة براً وبحراً وجواً، شملت مقرات حكومية، وأنفاقاً، ومنصات صواريخ، ومنازل، وناشطين بارزين، ومخازن أسلحة¹⁹⁸. كما أدى العدوان إلى تدمير 17,123 منزلاً، منها 2,465 منزلاً دُمّرت بشكل كلي، و14,667 منزلاً دُمّرت بشكل جزئي، إضافة إلى 39,500 من المنازل لحقت بها أضرار¹⁹⁹. وذكر وزير

الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الفلسطينية مفيد الحساينة أن قوات الاحتلال دمرت بشكل كبير نحو 20 ألف وحدة سكنية، بحيث أصبحت غير صالحة للسكن، إضافة لقرابة 40 ألفاً بشكل جزئي ومتوسط وطفيف²⁰⁰. كما أعلنت وزارة الأوقاف الفلسطينية في غزة عن تدمير 71 مسجداً بشكل كامل، ونحو 200 مسجد آخر بشكل جزئي، بالإضافة إلى استهداف أكثر من 24 عقاراً وقفياً، و12 مقبرة، و6 لجان زكاة، وكنيسة واحدة، ومدرسة شرعية واحدة، وفرع كلية الدعوة الإسلامية شمال القطاع، ومديرية أوقاف غزة²⁰¹.

قدر المرصد الأوروبي ومتوسطي مجموع الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع الاقتصادي في قطاع غزة بنحو 3.6 مليارات دولار. غير أن وكيل وزارة الاقتصاد الفلسطينية تيسير عمرو قال في 2014/8/28 إن إجمالي الخسائر التي تعرض لها قطاع غزة خلال أيام العدوان تتراوح بين 7.5 و8 مليارات دولار "شاملة الخسائر المباشرة وغير المباشرة"²⁰².

وقد أدت عملية العصف المأكول، حسب معطيات الشاباك، إلى مقتل 73 إسرائيلياً، من بينهم 67 جندياً، بينما بلغ عدد الجرحى 312 إسرائيلياً. كما سقط على "إسرائيل" نحو 4,692 صاروخاً من قطاع غزة (2,968 صاروخاً، و1,724 قذيفة هاون)²⁰³، استهدفت مستعمرات الجنوب المحيطة بالقطاع، بالإضافة إلى تل أبيب، والقدس، وحيفا، والخضيرة، ...

وفيما يخص خسائر الاقتصاد الإسرائيلي المباشرة من الحرب فقد أعلن بنك "إسرائيل" المركزي، ضمن تقريره السنوي، أن خسائر الناتج المحلي نتيجة العدوان تُقدر بـ3.5 مليارات شيكل (894.9 مليون دولار)²⁰⁴. فيما قُدّرت مصادر إسرائيلية الأضرار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للحرب بـ12 مليار شيكل (نحو 3.07 مليارات دولار)²⁰⁵. كما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون في 2014/9/2 أن التكلفة العسكرية البحتة للحرب زادت عن تسعة مليارات شيكل (نحو 2.5 مليار دولار)²⁰⁶. وفيما يخص الخسائر غير المباشرة، قالت صحيفة ذي ماركر The Marker الاقتصادية المتخصصة في "إسرائيل" إن قطاع السياحة قد مني بخسائر كبيرة بلغت نحو 650 مليون دولار خلال العدوان. وأضافت أن الخسائر غير المباشرة زادت في قطاع الصناعة على 360 مليون دولار²⁰⁷. كما سجل الشيكل انخفاضاً أمام الدولار الأمريكي خلال العدوان، حيث صُرف في 2014/9/10 على 3.614، وكان يُصرف يوم بداية العدوان 2014/7/8 بـ3.429²⁰⁸.

5. انتفاضة القدس 2015:

بغض النظر عما يمكن أن نطلقه من تسميات على ما حدث في فلسطين في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2015، سواء هبة أم انتفاضة أم حراك، ولكن الثابت بأن الشعب الفلسطيني تجاوز حالة العجز عند قيادته، وهبّ ليوجه للمحتل رسالة بأن المسجد الأقصى والمقدسات خطّ أحمر لا يمكن

تخطيه. وكان هناك عدة أسباب دفعت بالشباب الفلسطيني إلى المبادرة، من دون توجيه من قيادات فصائلية، للمواجهة مع الاحتلال لوقف الخطر الداهم على الأقصى، ومنع تهويده أو تقسيمه. وتبدو انتفاضة القدس، وقد اكتمل شهرها الثالث، تحمل إمكانات النجاح والتوسع والانتشار، خصوصاً مع إصرار شباب الفلسطيني على عدم الرضوخ للانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، وانطلاقه نحو تحقيق هدف الحرية دون مشاورة أو إذن من أحد، بعد امتلاكه أدوات تنفيذ عملياته، سكية كانت أم وسيلة النقل.

فقد وثق مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني 210 عمليات فلسطينية ضد أهداف إسرائيلية، أسفرت عن قتل 24 إسرائيلياً، وإصابة 345 آخرين. وتنوعت العمليات الفلسطينية على النحو التالي: 73 حادث إطلاق نار، و74 عملية طعن، و44 محاولة طعن، و19 عملية دهس²⁰⁹. كما أفادت وزارة الصحة الفلسطينية أن 142 شهيداً ارتقوا منذ مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2015 وحتى نهاية سنة 2015، بينهم 27 طفلاً و7 سيدات. فيما أصيب 15,710 بالضفة الغربية وقطاع غزة، بالرصاص، أو الاختناق، أو الحروق...²¹⁰.

The Palestinian Strategic Report 2014-2015

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2015-2014



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014-2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثّة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-49-9



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

